

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق الاستدامة المالية في مصر خلال الفترة (2012-2023)

The role of foreign direct investment in achieving financial sustainability in Egypt during the period(2012-2023)

د/ محمود إبراهيم منصور

دكتوراه في فلسفة الاقتصاد- مدير مركز استشراف للبحوث والدراسات

الملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وأهميته وتوزيعه القطاعي خلال الفترة (2012-2023). وعبر منهج الوصف التحليلي، فقد تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد ركيزة أساسية في تحقيق تقدم في عملية التنمية، وقد شهدت الفترة (2012-2023) حالة من التذبذب في قيمة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر تارة بسبب العوامل والأحداث السياسية وأخرى بسبب القرارات الاقتصادية التي اتخذت على مدار هذا العقد. وبشكل عام فقد بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة (2012-2023) قد بلغ 83 مليار دولار، وذلك بحد أدنى 2.8 مليار دولار عام 2012، و11.4 مليار دولار عام 2022 كحد أقصى. ومن ناحية التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، تبين أيضا أن قطاع البترول والخدمي لهم النصيب الأكبر من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، يليهم قطاع الصناعة والتمويل واتصالات وتكنولوجيا المعلومات على التوالي. وحول دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق الاستدامة المالية، فإنه يتعلق بالبعد المالي والمتعلق بالإيرادات الضريبية، بينما البعد الاقتصادي الذي يتعلق بنسبة الدين العام المحلي. ومن ثم لا توجد علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستدامة المالية في مصر.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستدامة المالية، البترول، الخدمات والاتصالات، الحرية الاقتصادية، ممارسة الأعمال.

Abstract

The current study aimed to analyze the reality of foreign direct investment in Egypt, its importance, and its geographical and sectoral distribution during the period (2012-2023). Through the analytical description approach, it has been shown that foreign direct investment is an essential pillar in achieving progress in the development process, and the period (2012-2023) witnessed a state of fluctuation in the value of net foreign direct investment in Egypt, sometimes due to political factors and events, and other times due to economic decisions that taken over the course of this decade. In general, the total inflows of foreign direct investment in Egypt during the period (2012-2023) reached \$83 billion, with a maximum of \$2.8 billion in 2012, and a maximum of \$11.4 billion in 2022. In terms

of geographical distribution of foreign direct investment inflows, it was found that Asian countries are followed by Arab countries, then the European Union and Australia. In terms of the sectoral distribution of foreign direct investment flows, it was also found that the petroleum and services sectors have the largest share of foreign direct investment flows to Egypt, followed by the industrial, finance, communications and information technology sectors, respectively. Regarding the role of foreign direct investment in achieving financial sustainability, it relates to the financial dimension related to tax revenues, while the economic dimension relates to the percentage of local public debt. Hence, there is no relationship between foreign direct investment and financial sustainability in Egypt.

Keywords: foreign direct investment, Financial sustainability, oil, services and communications, economic freedom, doing business.

مقدمة

تعد العلاقة بين الاستثمار والتنمية من العلاقات الوطيدة في الفكر الاقتصادي، وقد ارتبطت الاستثمارات الأجنبية بنشأة وتطور التجارة الدولية، وساعد على انتشارها وتزايد معدلاتها ظهور الشركات عابرة القارات علاوة على عملية الاندماج والحيازات عبر الحدود، بما في ذلك شراء المستثمرين الأجانب المؤسسات الحكومية التي تمت خصصتها.

وقد استعانت معظم دول العالم برأس المال الأجنبي لتحديث وتطوير منشأتها الإنتاجية وغيرها من مكونات الاقتصاد الوطني، وللاستثمارات الأجنبية دور مهم في مشروعات التنمية الاقتصادية، إذا ما أحسنت الدولة اختيار مشاريعها وشركائها الأجانب، فالدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في التنمية المستدامة دوراً محورياً في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وهذه المهمة التي يقوم بها الاستثمار الأجنبي لن يكتب لها التأثير الإيجابي إلا إذا تمت خلال خطة محكمة تضعها الدولة وفق خطط قومية لتعظيم النفع في القطاعات الاقتصادية المختلفة، فالاستثمارات الأجنبية في الدول المتقدمة وخاصة الغربية تختلف عن الدول النامية في فاعلية الاستثمار الأجنبي من حيث المجالات وحجم الاستثمار والعائد المتوقع.

تُعرّف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تُلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها وتلبية احتياجاتها. فهي عملية تطوير الأرض والمدن والأعمال والمجتمعات بما يحقق النمو الاقتصادي المتكامل والمستدام مع مراعاة الأبعاد البيئية والاجتماعية. تأخذ التنمية المستدامة العديد من القضايا البيئية والاجتماعية في الاعتبار مثل الحفاظ على البيئة، الاستهلاك الأمثل والمسؤول للموارد، مواجهة تغير المناخ، تحسين مستويات الصحة والتعليم، الحد من أوجه عدم المساواة، خلق فرص عمل وتحسين ظروف المعيشة لجميع الأفراد.

وفي عام 2023، بين "تقرير الديون الدولية" الصادر عن البنك الدولي¹، أن البلدان النامية أنفقت مستوى قياسياً بلغ 443.5 مليار دولار لخدمة ديونها العامة الخارجية والمضمونة من الحكومة في عام 2022، وذلك في خضم أكبر قفزة

¹ World Bank. International Debt Report 2023. 2023. <https://www.worldbank.org/en/programs/debt-statistics/idr/products>.

تشهد أسعار الفائدة العالمية على مدى أربعة عقود. وأضاف أن ارتفاع تكاليف هذه الديون أدى إلى تحويل الموارد الشحيحة بعيداً عن الاحتياجات الحيوية مثل الصحة والتعليم والبيئة.

كما تعرف الاستدامة المالية² على أنها قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية مستقبلاً. وقد صمم صندوق النقد الدولي³ إطار استدامة القدرة على تحمل الدين مُصمَّم بحيث يُستَردُّ به في اتخاذ القرارات بشأن اقتراض البلدان منخفضة الدخل بطريقة تتفق مع احتياجاتها إلى التمويل وقدرتها على السداد في الحاضر والمستقبل.

ولذلك فقد أضحي من المهم أن تسعى الدول إلى تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والتي يتطلب تحقيقها زيادة الإيرادات العامة لتلبية الزيادة في النفقات العامة وتغطيتها لتلافي حدوث العجز في الموازنة العامة للدولة، والذي في حالة حدوثه يفرض على اقتراض الدولة وزيادة مديونيتها المحلية والدولية، وبالتالي حدوث الأزمات والصدمات الاقتصادية وزيادة الأعباء على حقوق الأجيال المستقبلية، ولذلك جاء اهتمام العديد من الدول والمؤسسات الدولية والجهات المقرضة بقياس مدى قدرة الدولة على سداد التزاماتها المالية في الأجل الطويل وهو الأمر الذي استدعى الاهتمام بالاستدامة المالية للدولة⁴.

ويمكن التمييز بين منظورين للاستدامة المالية، أولهما المنظور المالي والذي يعني تحديد مستوى الدين الذي لا يؤثر على قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية أو الاستمرار في برامجها التي حددتها من خلال سياساتها المالية. والثاني من المنظور الاقتصاد الذي يوضح أن استدامة الدين لا تتوقف على قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية فقط، ولكن العمل على تحقيق كفاءة النظام الاقتصادي واستقراره⁵.

ويتم استهداف الاستدامة المالية عبر آلية للتخطيط المالي متوسط المدى، تسهم في الحفاظ على استدامة وقوة الاقتصاد المصري، وتقديم ميزانية متوازنة، إضافة إلى تحقيق الانضباط المالي، ورفع كفاءة المالية العامة والحد من العجز المزمّن في الموازنة العامة.

مشكلة الدراسة: تتمثل هذه المشكلة فيما تطرحه الدراسة من أسئلة، هي:

- 1- كيف تطورت مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة (2012- 2023)؟
- 2- ما هو واقع الاستدامة المالية في مصر ومؤشراتها خلال فترة الدراسة؟
- 3- ما هو دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق الاستدامة المالية في مصر خلال الفترة (2012- 2023)؟

² نيفين فرج إبراهيم إبراهيم؛ كريمان حمدي طاحون؛ دعاء محمد عبد الله. "تقييم مدى قدرة الاقتصاد المصري على تحقيق الاستدامة المالية خلال الفترة 2021/2020-2002/2001". التجارة والتمويل، 43، 1، 2023، 1142-1113. Doi: 10.21608/caf.2023.297419

³ صندوق النقد الدولي. إطار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لاستمرارية القدرة على تحمل الديون للبلدان منخفضة الدخل. 2023. <https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2023/imf-world-bank-debt-sustainability-framework-for-low-income-countries>

⁴ عصام حسني عبد العليم. الاستدامة المالية في ضوء الفكر الاقتصادي والتجارب الدولية مع التطبيق على مصر. كلية الحقوق. جامعة بنها. 2016.

⁵ عمرو محمد محمود سليمان. إدارة الدين العام: الانتقال من مفهوم الاستدامة المالية إلى الاستدامة الاقتصادية. المجلة العلمية للدراسات التجارية. العدد 4. كلية التجارة. جامعة حلوان. 2010.

أهداف الدراسة:

سيتناول هذا البحث أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وتطوراتها والتوزيع القطاعي للاستثمارات في جمهورية وعلاقته بالاستدامة المالية.

وعليه، يتم محاولة تحقيق الأهداف التالية:

- 1- تحليل تطورت مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة (2012- 2023) والتوزيع القطاعي له
- 2- بيان واقع الاستدامة المالية في مصر ومؤشراتها خلال فترة الدراسة
- 3- تحليل دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق الاستدامة المالية في مصر خلال الفترة (2012- 2023)

أهمية الدراسة: تستمد الدراسة أهميتها على المستوى التحليلي، من دراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق الاستدامة المالية في مصر خلال الفترة (2012- 2023).

فرضية الدراسة:

منهجية الدراسة: تعتمد الدراسة - في سبيل اختبار فرضياتها وتحقيق أهدافها - على المنهج الوصفي التحليلي، المختص بتحليل تطور مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقاته في مصر. وكذلك مؤشرات الاستدامة المالية خلال الفترة (2012- 2023). ويمكن تقسيم الدراسة إلى ما يلي:

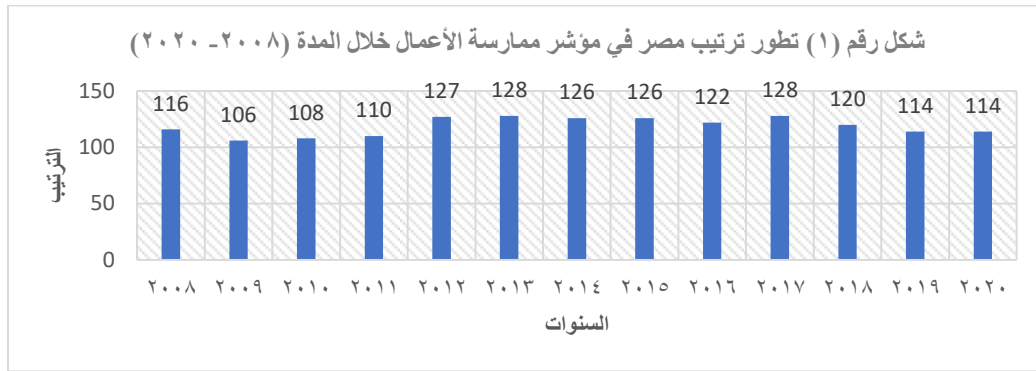
- 1- وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر وهيكله القطاعي
- 2- الاستدامة المالية في مصر
- 3- دور الاستثمار الأجنبي في تحقيق الاستدامة المالية في مصر
- 1- تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وأهم مؤشرات

يُحلّل مؤشر جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، جميع الجوانب المحددة والقابلة للقياس، التي من شأنها التأثير على قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، ويصنّف المؤشر 109 دول، تُمثّل 97% من أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة في العالم، وفقاً لمدى جاذبيتها لتلقّي الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد. وتُعد أهم العوامل الأساسية التي تُحفّز الاستثمار الأجنبي المباشر؛ هي: استقرار الاقتصاد الكلي، ومعدلات النمو والتضخم، والهيكل المالي، وهيكل التنمية، إمكان الوصول إلى الأسواق، وإمكانات السوق، والموارد البشرية والطبيعية، وعوامل التكلفة والبنية التحتية والأداء اللوجستي. وقد حصلت مصر على المركز الـ 7 من بين 109 دول في مؤشر جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي المباشر عام 2020 مقارنة بالمركز 74 عام 2019.⁶

⁶ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. الاستثمار الأجنبي المباشر. العدد (4). القاهرة. مارس. 2022. ص75.

وتحتل مصر مرتبة متقدمة في مؤشر جاذبية الاستثمار في القارة الإفريقية الصادرة عن بنك راند ميرشانت، والذي يعمل على قياس مستوى النشاط الاقتصادي لـ 54 دولة في القارة الإفريقية على أساس السهولة النسبية لممارسة الأعمال بها، وتتراوح قيمة المؤشر بين (صفر - 10) نقاط، وكلما اقتربت قيمة المؤشر من 10 كان أفضل. وما زالت تحافظ مصر على مكانتها الأولى بين الدول الإفريقية في مؤشر جاذبية الاستثمار، منذ عام 2016 حتى عام 2019، وقد تحسّنت قيمة المؤشر تحسّناً طفيفاً خلال عام 2019 حيث سجّلت قيمة المؤشر 6.50 نقاط مقارنة بـ 6.41 نقاط عام 2018.⁷

ووفقاً لتقرير ممارسة الأعمال، يُوضّح الشكل رقم (1) تطور ترتيب مصر خلال المدة (2008-2020)؛ حيث يتضح تقدّم مصر في ممارسة الأعمال من المركز 116 عام 2008 إلى المركز 114 عام 2020.



المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة الأعمال، سنوات مختلفة.

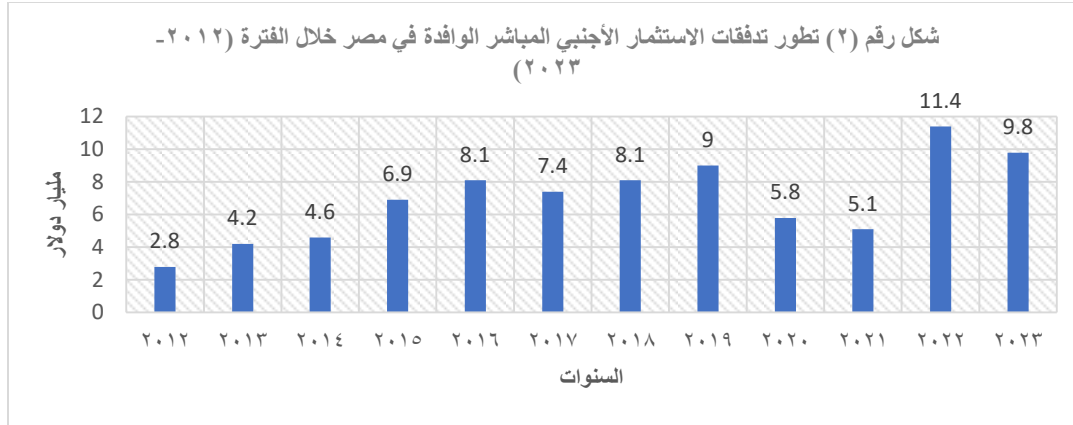
مع ذلك، لا تزال هناك مشكلات في عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد ذهبت دراسة (السيد والشريف، 2020)⁸، إلى نوعين من المشكلات الأولى، يتعلق بمناخ الاستثمار في مصر ومن أهمها ضعف المؤشرات الكلية لأداء الاقتصاد المصري، والمُتمثّلة في انخفاض معدل النمو الاقتصادي وارتفاع حجم الدين الخارجي وعدم استقرار سعر الصرف. بالإضافة إلى ضعف البنية الأساسية المصرية وانخفاض كفاءة مؤسسات الأعمال الوطنية وانخفاض جودة المنتجات المصرية عموماً، وضعف كفاءة عنصر العمل المصري. والثانية، مشكلات تتعلق بغياب نموذج محدّد للاستثمار الأجنبي المباشر.

وذلك بعد الانخفاض وتراجع في حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة اعقاب ثورة 25 يناير 2011م، لتصل قيمة صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر نحو 2,586 مليار دولار عام 2012م.⁹ ويوضح الشكل التالي أن إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة (2012- 2023) قد بلغ 83 مليار دولار، وذلك بحد أدنى 2.8 مليار دولار عام 2012، و11.4 مليار دولار عام 2022 كحد أقصى.

⁷ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، المرجع السابق، ص76.

⁸ محمد السيد السيد عبد الحليم & سعد الشريف. أهم المشكلات التي تواجه الاقتصاد المصري لجذب تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومقترحات العلاج. المجلة المصرية للدراسات التجارية، 44(1) 2020. صص 367-391.

⁹ نيفين حسين محمد محمود (يونيو 2023م)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات المصرية "دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (١٩٦٠ - ٢٠٢١)، مجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعه حلون، المجلد 37، العدد 2، ص 1698.



إعداد الباحث اعتماداً على قاعدة بيانات البنك الدولي.

ولقد سجلت حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر عام 2014 حوالي 4,6 مليار دولار مرتفعة 8,3% عن عام 2013 وواصل حجم الاستثمار الارتفاع ليصل إلى 6,8 مليار دولار عام 2015 بزيادة تقدر بـ 49,2% عن عام 2014م، ليواصل ارتفاعاً لنحو 8,1 مليار دولار عام 2016م. ثم يتجه إلى التراجع ليصل لنحو 7,4 مليار دولار عام 2017م بتراجع بلغ 8,6%، ثم عادت الاستثمارات الأجنبية للصعود عام 2018 لتصل 8,1 مليا دولار وصولاً إلى 9,1 مليار دولار عام 2019م لتسجل بذلك مصر أعلى مستوى من تدفقات الاستثمار الأجنبي منذ عام 2010 بزيادة قدرها 40,6%، ومثلت 20% من إجمالي حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القارة الأفريقية والذي بلغ حوالي 45,4 مليار دولار في 2019م¹⁰.

وعليه، يتضح أن صافي التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر شهدت حالة من التذبذب خلال الفترة (2012-2022م)، وذلك بسبب الأسباب السياسية والاقتصادية التي مرت بها مصر خلال تلك الفترة مثل (ثورة 25 يناير 2011/ ثورة 30 يونيو 2013/ أزمة كورونا)، فقد زادت عام 2022م بنحو 2% مقارنة بعام 2021م، في حين ارتفعت الاستثمارات الأجنبية الوافدة لتصل إلى 2,40% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بالعام 2021م المقدرة بنحو 1,20% كنسبه من الناتج المحلي الإجمالي.

إلا أن الأوضاع تغيرت ونظراً إلى التحديات الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد العالمي وانعكست على الاقتصاد المصري بين عامي (2020 - 2021م) بسبب فيروس كورونا والتوترات التجارية بين القوي الدولية وصولاً إلى الحرب الروسية الأوكرانية، لذلك انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 35.5% لتصبح 5,525 مليار دولار عام 2020 بعد ما كانت 8,605 عام 2019م، وفي حين سجلت الاستثمارات تراجع إلى 5.12 مليار دولار عام 2021م¹¹. ويلخص الشكل التالي رقم (1) تطور صافي الاستثمار الأجنبي المباشرة لمصر خلال الفترة

¹⁰ البنك المركزي المصري (2020/2021م).

¹¹ نيفين حسين محمد محمود، مرجع سابق ذكره، ص 1698.

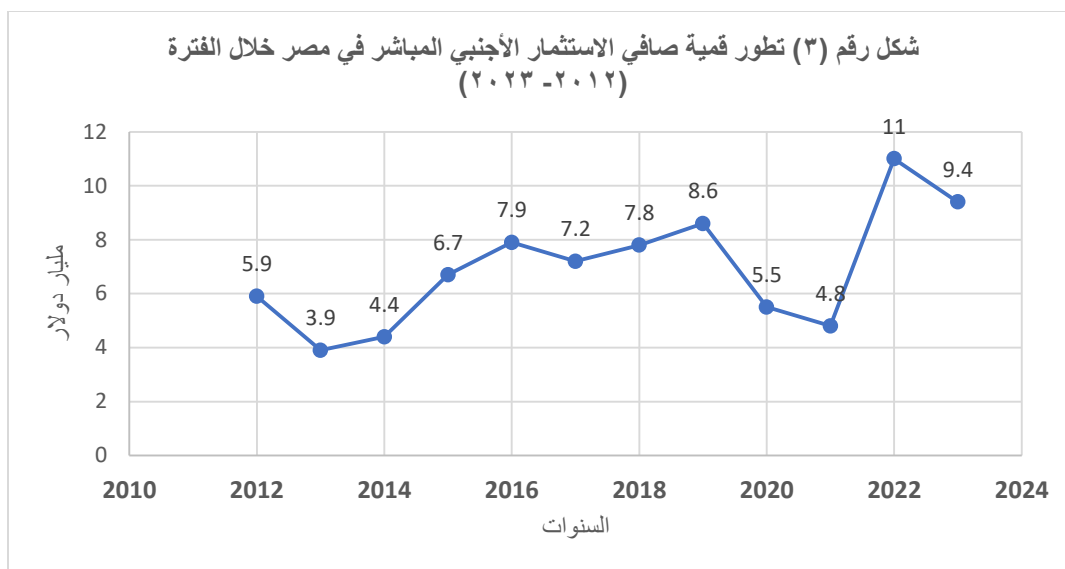
(2008/2009-2021/2022م). ويلخص الجدول رقم (1) مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (1) مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

السنوات	صافي الاستثمار	نسبة التدفقات الاستثمارية الخارجة إلى الناتج المحلي الإجمالي	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (% من إجمالي الناتج المحلي)	تدفقات الاستثمار الخارجة	تدفقات الاستثمار الوافدة
2012	5.9	0.07	1	211	2.8
2013	3.9	0.1	1.5	301	4.2
2014	4.4	0.08	1.5	253	4.6
2015	6.7	0.06	2.1	182	6.9
2016	7.9	0.06	2.44	207	8.1
2017	7.2	0.08	2.98	199	7.4
2018	7.8	0.12	3.1	232	8.1
2019	8.6	0.13	2.9	405	9
2020	5.5	0.09	1.5	326	5.8
2021	4.8	0.09	1.2	367	5.1
2022	11	0.07	2.4	342	11.4
2023	9.4	0.1	2	390	9.8

المصدر: إعداد الباحث اعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي والبنك المركزي المصري.

وفي الأخير، فقد شهد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر حالة من التذبذب خلال الفترة (2012- 2023)، فما أن تراجع من 5.9 إلى 3.9 بين عامي 2012 و2013، حتى تزايد من 4.4 مليار دولار عام 2014 إلى 7.9 مليار دولار عام 2016، لكنها تراجع بشكل طفيف مسجلا 7.2 مليار دولار عام 2017، قبل أن يتزايد مجددا إلى 7.8 و8.6 مليار دولار عامي 2018 و2019. وفي المقابل، شهد تراجعا لافتا عامي 2020 و2021 مسجلا 5.5 و4.8 مليار دولار على التوالي. قبل أن يتزايد إلى 11 مليار دولار عام 2022، لكنه تراجع مجددا إلى 9.4 مليار دولار عام 2023، وذلك كما يتضح من الشكل رقم (3).



المصدر: إعداد الباحث اعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

2- تحليل التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

لقد استحوذ قطاع البترول يليها قطاعات الصناعة والتمويل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على النصيب الأكبر من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمصر، ويمكن توضيح نصيب كل قطاع من القطاعات الاقتصادية المختلفة من حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الجدول (2) التالي.

الجدول (2) تطور التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر لمصر
وفقا للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2015/2014 – 2022/2021) (مليون دولار)

السنوات	/2014 2015	/2017 2018	/2019 2020	/2020 2021	/2021 2022
إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر للداخل:	١٢٩١٣,٤	٢٩٥٠,٥	٤٢٦١,٩	١٣٩١٤,٨	--
1- البترول	٧٦٩٩,٦	١٩٧١,٩	٢٣٥٩,٢	٥١٢٣,١	٤٦٩١,٦
2- الصناعة	٢٨٢,٦	٣٦٧,٦	٣٥٢,٧	٢٢٩٨,٢	٥٨٨١,٣
3- الزراعة	٢,٨	١,٨	٧,٣	٠,٢	٣٧,٨
4- الإنشاء	٧٤٥,٧	٣٠,٥	٢٥٣,٥	٥٤٥,٤	١٤٥٠,٠

8935,7	٤٩١٤,٦	٩٨١,٨	٤٣٤,٣	١٢٥٩,٥	5-الخدمي، ويشمل:
٩٧٦,٦	٦١٩,٩	١٣١,١	٩٣,٢	٧٧٦,٢	- عقاري
٣٢٣٨,٠	١٨٨١,٩	٥٨٢,٣	١٦١,٥	٢٥١,٣	- تمويلي
٣٤٦,٩	١٤١,٧	٤٧,٣	٩,٨	٦,٩	- سياحي
١٤٥٦,٤	٧١٠,٠	٧٨,٥	٦١,٩	٢,٢	- اتصالات وتكنولوجيا
					المعلومات
٢٩١٧,٨	١٥٦١,١	١٤٢,٦	١٠٧,٩	٢٢٢,٩	- خدمي أخرى
١٢٠٩,١	١٠٣٣,٣	٣٠٧,٤	١٤٤,٤	٢٩٢٣,٢	6- غير موزع

المصدر: قام الباحث بإعداد الجدول بالاعتماد على عدة مصادر والتي تتمثل فيما يلي:

- البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، قطاع البحوث الاقتصادية، لعدد من السنوات المختلفة وهي: (المجلد 58 / رقم 4 لعام 2018/2017م، المجلد 61 / رقم 4 لعام 2021/2020م، المجلد 62 / العدد 1 لعام 2022/2021م).

- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي عام 2015/2014م، وعام 2020/2019م.

كما يتبين أيضاً أن قطاع البترول والخدمي لهم النصيب الأكبر من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، يليهم قطاع الصناعة والتمويل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على التوالي. كما يتضح أيضاً مما سبق أن قطاعات البترول والصناعة والتمويل والاتصالات والخدمات استحوذت على النصيب الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة 2023/2022م، ولقد وزعت تلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة كما يلي¹²:

جدول رقم (3) التوزيع القطاعي ونسبة مساهمة كل قطاع في إجمالي التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2010/2011 - 2019/2020)

السنوات	2010-2011	2011-2012	2012-2013	2013-2014	2014-2015	2015-2016	2017-2016	2018-2017	2019-2018	2019-2020
قطاع/نشاط										
الإجمالي	11008	9574	11768	10274	10899	12546	13366	13163	15837	16394
البترول %	68.8	73.3	60.3	70.7	71.7	58.4	61.3	67.3	62	46
صناعي %	4.1	8.4	6.2	2.5	2	2.3	5.8	10	9.9	12
زراعي %	2.4	0.3	0.7	1.4	0.2	0	0.2	0.1	30	0.1
انشائي %	2.8	1.1	1.1	0.2	2.2	6	0.9	4.5	4.2	5.6
خدمي %	3.5	6.5	18.7	7.7	4	10	9.4	11.2	20	30
غير موزع %	4.9	0	0.2	18	19.9	23.3	22.4	6.9	6.7	3.6

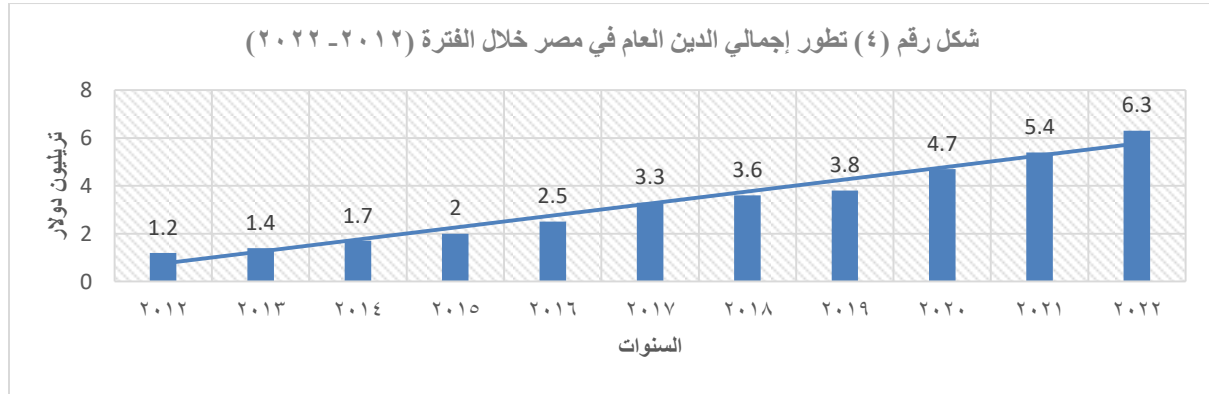
¹² البنك المركزي المصري 2023/2022م، مرجع سابق ذكره، ص 44.

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك المركزي المصري. التقرير السنوي. سنوات مختلفة.

ولقد كشف البنك المركزي المصري في نشرة أداء ميزان المدفوعات، عن تحقيق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إن قطاع البترول حقق زيادة في إجمالي التدفقات للداخل (الذي يمثل استثمارات جديدة لشركات بترول أجنبية) بنحو 19.15%، ليلبلغ 5.6 مليار دولار خلال العام المالي 2022/2023، مقابل 4.7 مليار دولار خلال العام المالي 2022/2021. كما تبين أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للقطاعات غير البترولية حققت صافي تدفق للداخل بلغ نحو 11 مليار دولار خلال العام المالي 2015/2014، مقابل نحو 11.6 مليار دولار خلال العام المالي 2022/2021. ويرجع ذلك إلى ارتفاع صافي الاستثمارات الواردة لتأسيس شركات جديدة أو زيادة رؤوس أموال شركات قائمة بمقدار 497.2 مليون دولار، ليسجل نحو 4.1 مليار دولار منها 310.1 مليون دولار مبالغ واردة لتأسيس شركات جديدة، وارتفاع صافي الأرباح المرحلة ليسجل نحو 4.8 مليار دولار خلال 2023/2022، مقابل نحو 4.7 مليار دولار خلال 2022/2021. ولذلك يمكن رصد حركة تجفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي وصلت إلى مصر ما يقارب 10 مليار دولار في العام 2022 /2021.

3- الاستدامة المالية في مصر: التطورات والمؤشرات

يشير الدين العام في مصر إلى عديد من التطورات ففي ظل الاهتمام بمؤشرات الدين العام المختلفة لاسيما مؤشر نسبة الدين العام الى إجمالي الناتج المحلي، كمؤشر يوضح مدى عبء الدين الذي تتحمله الدولة من جانب، ومن جانب آخر، كمؤشر لمدى درجة الاستدامة المالية، حيث تطورت قيمة إجمالي الدين العام في مصر من 1.2 تريليون جنيه مصر إلى 6.3 تريليون جنيه بين يونيو 2012 ويونيو 2022. وذلك كما يتضح من الشكل التالي.

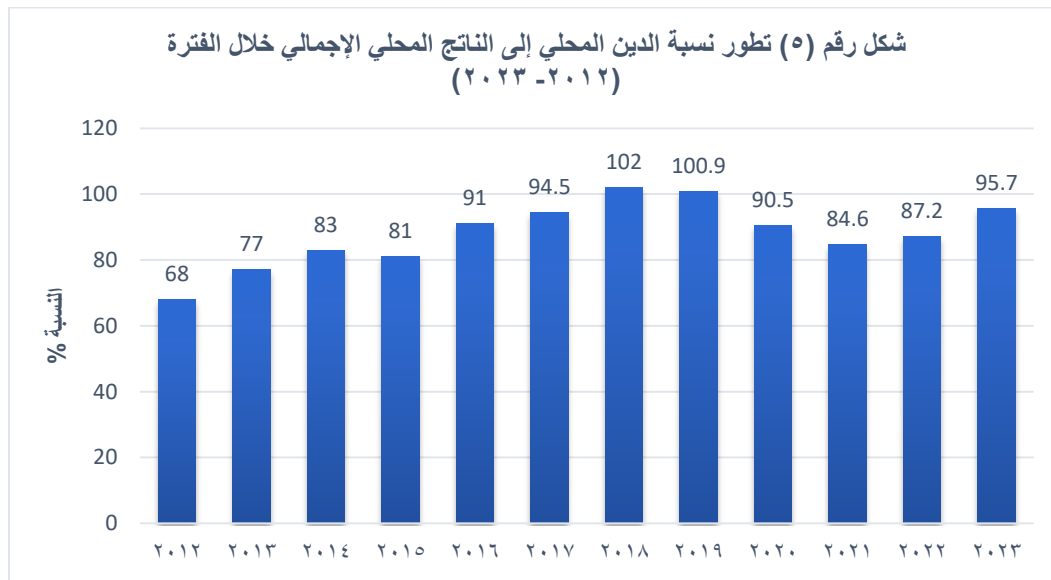


المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات وزارة المالية.

ووفقا (Chowdhury & Islam, 2012)¹³ فإن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي البالغة 60% هي النسبة المقترحة التي يُشار إليها غالباً كحد أقصى للدول المتقدمة، و40% للدول النامية، ولا ينبغي كسر هذه النسبة على المدى الطويل.

ويوضح الشكل رقم (5) تطور نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث تزايدت على الدوام من 68% في يونيو عام 2012 إلى 94.9% عام 2016، ثم إلى 102% عم 2018 وهي أعلى نسبة له على الإطلاق، لكنها تناقصت عقب ذلك لتصل 90.5% عام 2020 واستمر هذا التراجع عام 2021 عند 87.2%، لكنها تزايدت مجددا لتقفز من 87.2% إلى 95.7% بين عامي 2022 و2023.

وهو ما يشير إلى أن الاقتصاد المصري قد تخطى حاجز النسبة المثلى للدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويؤكد ذلك ما توصلت إليه دراسة (السيد وآخرون، 2024)¹⁴ إلى أن الاقتصاد المصري قد حقق أسوء مستوى بالنسبة للاستدامة المالية عام 2017، بينما أفضل مستوى كان في عام 2021.



المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات وزارة المالية.

تشير أحدث البيانات إلى تحقيق إجمالي دين أجهزة الموازنة العامة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 95.7% في يونيو 2023 متضمنة (دين محلي لأجهزة الموازنة، 25.2% دين خارجي لأجهزة الموازنة)، مقارنة ب 100.9% في يونيو 2017 84.1% دين محلي لأجهزة الموازنة، 16.8% دين خارجي لأجهزة الموازنة)، ومن المتوقع أن تصل نسبة إجمالي دين أجهزة الموازنة العامة إلى 89% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو (2024 تقديرات محدثة)¹⁵.

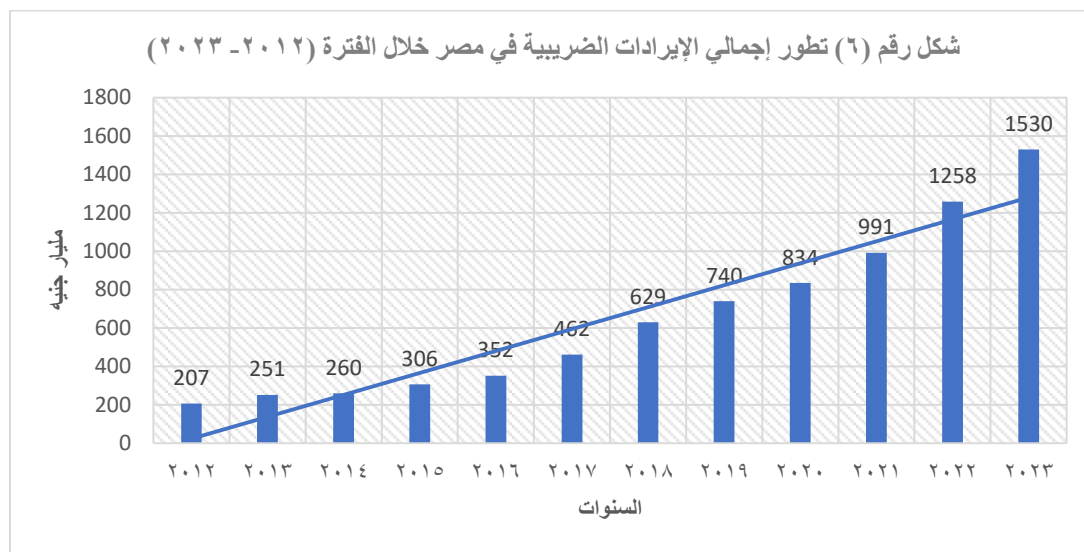
¹³ Chowdhury, A., & Islam, I. (2012). The debate on expansionary fiscal consolidation: how robust is the evidence? The Economic and Labour Relations Review, 23(3), 13-37.

¹⁴ مصطفى حسني السيد؛ أدهم البرماوي؛ محمد السيد راضي. "قياس الاستدامة المالية بالتطبيق على الاقتصاد المصري". التجارة والتمويل، 44، 1، 2024، 1037-999. doi: 10.21608/caf.2024.348074

¹⁵ وزارة المالية. التقرير المالي الشهري. المجلد 19. العدد 8. القاهرة.

كما توصلت دراسة (إبراهيم وآخرون، 2023)¹⁶ من خلال مؤشر نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي، والذي يعد من أكثر المؤشرات التي تستخدمها الدول والمؤسسات المعنية في تقييم مستوى الدين، أن نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي في مصر بلغت 103% في عام 2017/2016 والتي تعد أعلى نسبة خلال فترة الدراسة، ثم انخفضت حتى بلغت 84,9 في عام 2019/2018، نتيجة لاستكمال وزارة المالية سياستها الإصلاحية التي شرعت فيها مع انطلاق برنامج الإصلاح الاقتصادي. وترتب عليها العديد من الجوانب الإيجابية التي تمثلت في تخفيض نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 12.5% في عام 2016/2015 إلى 8% في عام 2020/2019، بالإضافة إلى تحقيق فائض أولي في الموازنة نسبته 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020/2019 مقارنة بعجز أولي نسبته 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016/2015، وبالتالي انخفضت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من 98% في عام 2016/2015 إلى 90.2% في عام 2020/2019، وعلى الرغم من التحسن الذي تم تحقيقه، إلا إن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لا تزال مرتفعة وينبغي اتخاذ العديد من الإجراءات لتخفيض هذه النسبة. حيث أخذت في الارتفاع مرة أخرى حتى بلغت 93,5% في عام 2021/2020، وهذه النسبة تزيد كثيرًا عن النسبة التي اقترحها صندوق النقد الدولي لتقييم استدامة الدين في الدول الناشئة.

وعلى صعيد مؤشر الفجوة الضريبية يتضح أن قيمة الإيرادات الضريبية قد قفزت خلال الفترة (2012-2023) من 207 مليار جنيه مصري إلى 1530 مليار جنيه، مما يشير إلى توايدها قرابة 7 أضعاف خلال هذا العقد.

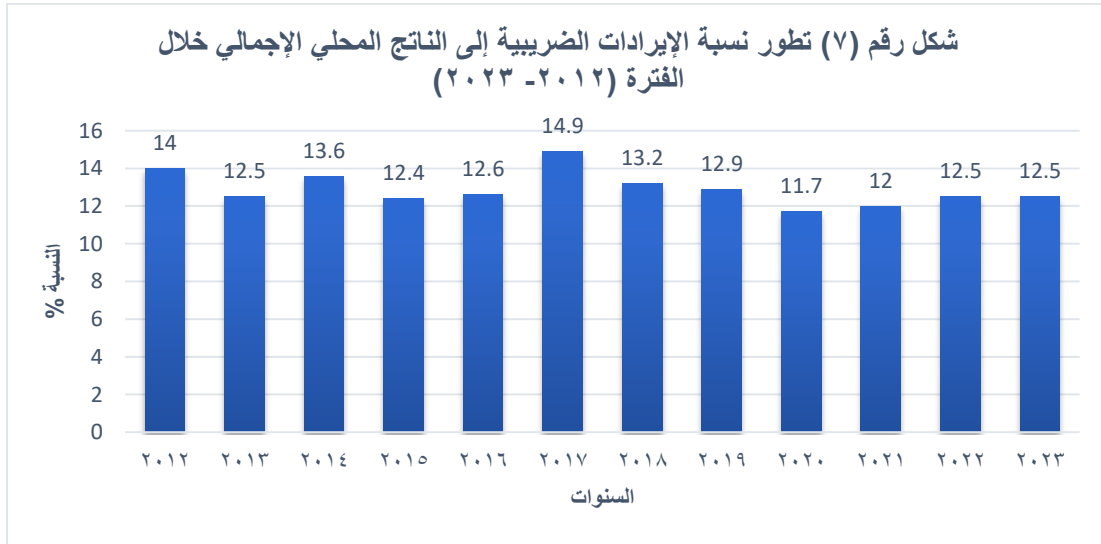


المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات وزارة المالية.

ولا تزال نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الناتج المحلي منخفضة نسبياً حيث يشير الشكل رقم (7) إلى تطور نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث تراجعت من 14% عام 2012 إلى 12.5% عام 2023. ويمكن

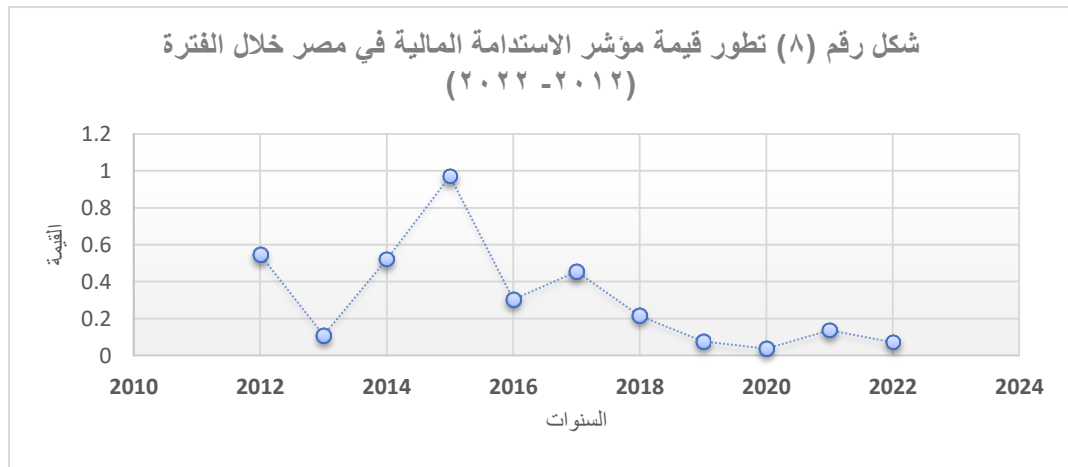
¹⁶ نيفين فرج إبراهيم إبراهيم؛ كريمان حمدي طاحون؛ دعاء محمد عبد الله. "تقييم مدى قدرة الاقتصاد المصري على تحقيق الاستدامة المالية خلال الفترة 2021/2020-2002/2001". التجارة والتمويل، 43، 1، 2023، 1142-1113. doi: 10.21608/caf.2023.297419

إرجاع ضعف تحصيل الضرائب إلى مجموعة من العوامل. فاستخدام الضرائب المباشرة - وخاصة على الدخل الشخصي ودخل الشركات - محدود. وضرائب العقارات غير متطورة نسبياً¹⁷.



المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات وزارة المالية.

ويخلص الشكل رقم (٨) مؤشر الاستدامة المالية¹⁸، حيث يتضح تراجع قيمة هذا المؤشر بعد أن وصلت إلى أعلى قيمة لها عام 2015، لكنها تراجعت بصورة مستمرة لتسجل أدنى قيمة لها عام 2022، حيث سجلت 0.072، وهي أقل مما كانت عليها عام 2012، مما يشير إلى تراجع الاستدامة المالية في الاقتصاد المصري.



المصدر: مصطفى حسني السيد؛ أدهم البرماوي؛ محمد السيد راضي. "قياس الاستدامة المالية بالتطبيق على الاقتصاد المصري". التجارة والتمويل، 44، 1، 2024، 1037-999. doi: 10.21608/caf.2024.348074

¹⁷ جهاد أزور، بريسيل ماتورا، جنيفاي فيردييه. الشرق الأوسط في حاجة إلى ضرائب أكثر عدالة للمساعدة على تحقيق النمو والحد من عدم المساواة. صندوق النقد الدولي. مايو. 2022. <https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2022/07/06/middle-east-needs-fairer-taxes-to-aid-growth-and-ease-inequality>

¹⁸ تم الاعتماد على هذا المؤشر من خلال آلية حسابية في دراسة مصطفى حسني السيد؛ أدهم البرماوي؛ محمد السيد راضي. "قياس الاستدامة المالية بالتطبيق على الاقتصاد المصري". التجارة والتمويل، 44، 1، 2024، 1037-999. doi: 10.21608/caf.2024.348074

4- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات الاستدامة المالية في مصر خلال الفترة (2012-2023)

العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والاستدامة المالية في مصر هي موضوع معقد ومتشابك، حيث يتداخل فيه تأثير الاستثمار الأجنبي على الاستدامة المالية والعوامل الاقتصادية المختلفة التي تؤثر على القدرة المالية للدولة. وذلك من خلال¹⁹:

1- تأثير الاستثمار الأجنبي على الاستدامة المالية

أ- دعم النمو الاقتصادي

- **زيادة النمو الاقتصادي:** الاستثمار الأجنبي المباشر يعزز النمو الاقتصادي من خلال تحسين الإنتاجية، وخلق وظائف جديدة، وزيادة الدخل القومي. هذا النمو يمكن أن يحسن الاستدامة المالية للدولة عبر زيادة الإيرادات الحكومية من الضرائب والأرباح.

ب- تنمية البنية التحتية

- **تحسين البنية التحتية:** الاستثمارات الأجنبية في مشاريع البنية التحتية مثل النقل والطاقة يمكن أن تساهم في تحسين كفاءة الاقتصاد، مما يساعد في تعزيز الاستدامة المالية من خلال تقليل التكاليف وتعزيز الإنتاجية.

ت- تحسين القدرة التنافسية

- **تعزيز القدرة التنافسية:** استثمارات الأجانب في قطاعات متنوعة يمكن أن تعزز من القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي، مما يساهم في تحقيق استدامة مالية عبر تحسين الأداء الاقتصادي وزيادة الاستثمارات.

¹⁹ Kyei, Emmanuel, Yeboah., Kashif, Abbass., Seidu, Abdulai, Jamatutu., Bo, Feng., Junwen, Feng. (2024). (1) Achieving sustainability: Unravelling the role of financial development and foreign direct investment in sub-Saharan Africa. Natural Resources Forum, doi: 10.1111/1477-8947.12518

2- التحديات المرتبطة بالاستثمار الأجنبي والاستدامة المالية

أ- التذبذب في التدفقات

- **عدم الاستقرار:** التدفقات غير المنتظمة للاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تؤدي إلى عدم الاستقرار في الإيرادات المالية. التذبذب في الاستثمارات يمكن أن يؤثر على التخطيط المالي ويزيد من مخاطر الميزانية.

ب- تأثيرات الدين العام

- **زيادة الدين العام:** في بعض الحالات، يمكن أن تسهم الاستثمارات الأجنبية في زيادة الدين العام إذا كانت الحكومات تستخدم أموالاً مخصصة للاستثمارات العامة لدعم مشاريع استثمارية لا تحقق عوائد فورية أو ذات تأثير منخفض على النمو الاقتصادي.

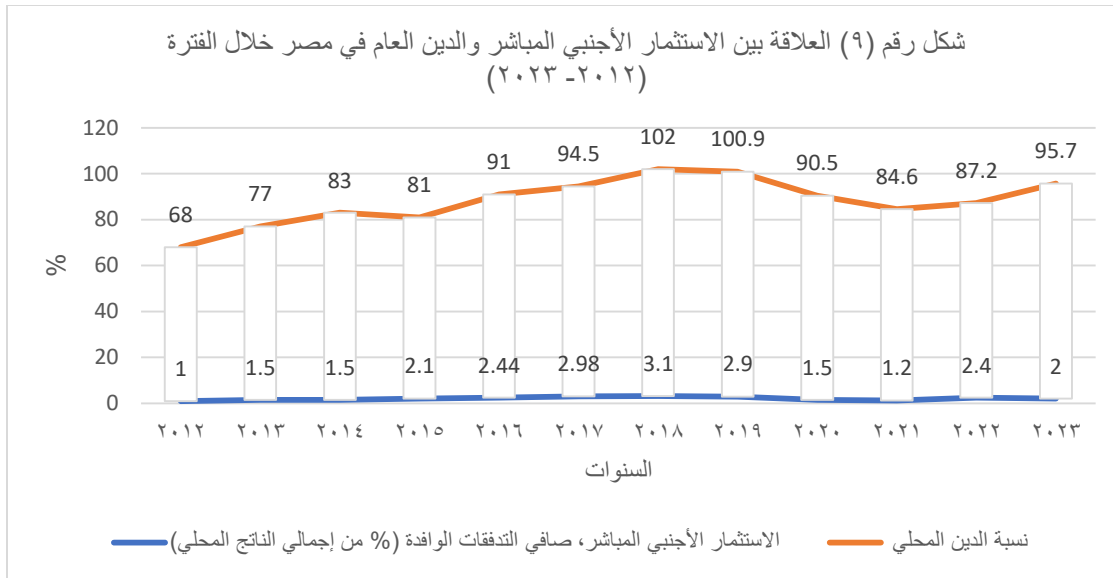
ت- تأثيرات اقتصادية غير متوقعة

- **الإفراط في الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية:** الاعتماد المفرط على الاستثمار الأجنبي قد يعرض الاقتصاد لمخاطر خارجية مثل التغيرات في الأوضاع السياسية أو الاقتصادية العالمية، مما قد يؤثر على الاستدامة المالية.

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لجذب رؤوس أموال وخبرات دولية للمساعدة في تحقيق تقدم في عملية التنمية الاقتصادية. ويوضح الشكل رقم (9) العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الدين العام المحلي إلى الناتج، حيث يتضح أنه مع تزايد التدفقات الاستثمارية الوافدة من 1% إلى 1.5% تزايد الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من 68% إلى 83% بين عامي 2012 و2014. ومع تزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى 2.1% عام 2015 تراجع الدين العام إلى 81%.

ومع وصول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 3.1% عام 2018 وهي أعلى نسبة لها على الإطلاق كانت نسبة الدين المحلي قد تزايدت إلى 102% عام 2018 من 94.9%. ومع تراجع نسبة التدفقات الاستثمارية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 1.5% و1.2% عامي 2020 و2021، تراجعت نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 90.5% إلى 84.6%.

وفي عام 2022، تزايدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 2.4% ولكنها تراجعت إلى 2% عام 2023، لكن نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي قد تزايدت من 87.4% إلى 95.7% بين عامي 2022 و2023.

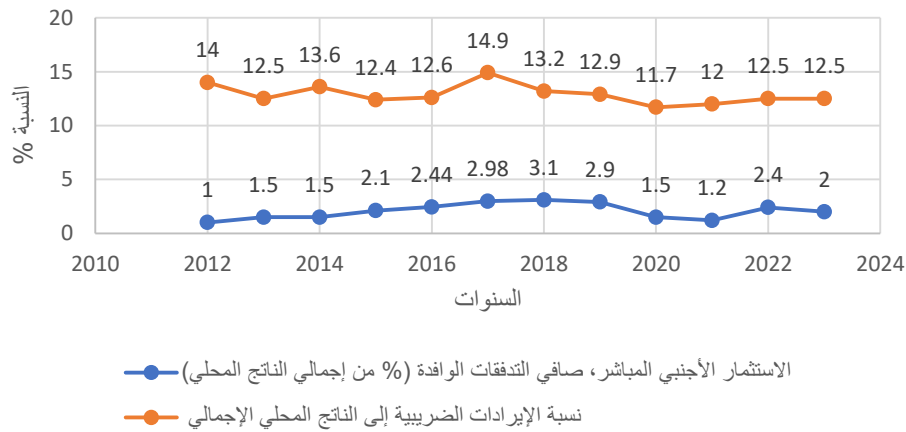


وفي نطاق العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي، يتضح أن تزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي من 1% إلى 1.5% بين عامي 2012 و2013، صحبه انخفاض في نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 14% إلى 12.5%.

ومع تزايد نسبة الاستثمار الأجنبي الوافد من 1.5% إلى 2.1% ثم إلى 2.4% وصولاً إلى ذروتها عند 3% عام 2018، كان التذبذب هو السمة السائدة في نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي هي الحالة السائدة، حيث ارتفع إلى 13.6% عام 2014 لتتراجع إلى 12.4% عام 2015 قبل أن تتزايد إلى 14.9% عام 2017، وهي أعلى نسبة لها خلال الفترة المشار إليها، لتتراجع إلى 13.2% في عام 2018، كما يتضح من الشكل رقم (10).

وفي المقابل، اتخذت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر للتدفقات الوافدة نفس النهج تقريباً حيث ترنحت بين الارتفاع والانخفاض فمن 2.9% عام 2019 إلى 1.5% عام 2020 إلى 1.2% عام 2021 وثلاً إلى 2.4% عام 2021، قبل أن تنخفض إلى 2% عام 2023. في ذات الوقت، تصاعدت نسبة الإيرادات الضريبية من 11.7% عام 2020 إلى 12% عام 2021 ثم إلى 12.5% عامي 2022 و2023.

شكل رقم (١٠) العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والإيرادات الضريبية في مصر خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢٣)



المصدر: إعداد الباحث.

النتائج

- هدفت الدراسة الحالية إلى تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وأهميته وتوزيعه القطاعي خلال الفترة (2012-2023). وعبر منهج الوصف التحليلي، فقد تبين ما يلي:
- أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد ركيزة أساسية في تحقيق تقدم في عملية التنمية لما له من قدرة على جذب رؤوس أموال وخبرات دولية، حيث تؤدي زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تحسين القدرة التنافسية للصناعات والقطاعات القائمة والجديدة التي تجذب الاستثمارات. كما أن زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعني المزيد من التوظيف مما يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة والفقر.
 - شهدت الفترة (2012-2023) حالة من التذبذب في قيمة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر تارة بسبب العوامل والأحداث السياسية وأخرى بسبب القرارات الاقتصادية التي اتخذت على مدار هذا العقد. وبشكل عام فقد بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة (2012-2023) قد بلغ 83 مليار دولار، وذلك بعد أدى 2.8 مليار دولار عام 2012، و 11.4 مليار دولار عام 2022 كحد أقصى.
 - من ناحية التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، تبين أيضاً أن قطاع البترول والخدمي لهم النصيب الأكبر من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، يليهم قطاع الصناعة والتمويل واتصالات وتكنولوجيا المعلومات على التوالي.
 - تبين أن العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الدين العام المحلي إلى الناتج لا تسير على وتيرة واحدة فبينما تزايدت في بعض السنوات توجد سنوات أخرى كانت علاقة

عكسية وثالثة كانت طردية في بعض السنوات، مما يشير إلى عدم وجود مسار توازني في العلاقة بينهم. مما يشير إلى عدم وجود علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبعد الاقتصادي للاستدامة المالية.

- تبين عدم وجود علاقة بين نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر ونسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يشير إلى عدم وجود علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبعد المالي للاستدامة المالية.

أهم التوصيات:

بناءً على نتائج التحليل المتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة 2012-2023، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تعزيز فعالية وجاذبية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ودعم عملية التنمية الاقتصادية في مصر من خلال التوصيات التالية:

1- تحسين البيئة السياسية والاقتصادية:

- **الاستقرار السياسي:** يتعين على الحكومة تعزيز الاستقرار السياسي لضمان جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. يمكن تحقيق ذلك من خلال تحسين الشفافية الحكومية وتعزيز الثقة في النظام القانوني والإداري.
- **إصلاحات اقتصادية:** من الضروري إجراء إصلاحات اقتصادية تشمل تحسين بيئة الأعمال، وتبسيط الإجراءات البيروقراطية، وتقديم حوافز استثمارية تتناسب مع احتياجات المستثمرين.

2- تعزيز القطاعات المستهدفة:

- **تنمية القطاعات الرئيسية:** بما أن قطاعات البترول والخدمات قد استقطبت النصيب الأكبر من الاستثمارات، يتعين على الحكومة تعزيز ودعم هذه القطاعات مع العمل على جذب الاستثمارات إلى قطاعات الصناعة، والتمويل، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- **تشجيع الاستثمارات في القطاعات الجديدة:** يجب تطوير استراتيجيات لجذب الاستثمارات إلى القطاعات الجديدة أو الناشئة التي تتمتع بإمكانات نمو كبيرة، مثل الطاقة المتجددة، والابتكار التكنولوجي، والسياحة.

3- معالجة التذبذب في تدفقات الاستثمار:

- **تنويع مصادر الاستثمار:** ينبغي العمل على تنويع مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر لتقليل تأثير التذبذب المرتبط بالعوامل السياسية والاقتصادية. يتطلب ذلك العمل على جذب مستثمرين من دول وشركات متنوعة.

- **استراتيجيات طويلة الأمد:** تطوير استراتيجيات طويلة الأمد تهدف إلى تحسين الاستقرار في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحسين التوقعات الاقتصادية وتعزيز سياسة استثمارية واضحة.

4- تحسين العلاقة مع الاستدامة المالية

- **التركيز على الاستدامة المالية:** بما أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والدين العام، وكذلك الإيرادات الضريبية، غير مستقرة، يجب العمل على تحسين الاستدامة المالية عبر استراتيجيات لزيادة الإيرادات الضريبية، وضبط الدين العام.
- **تحسين تحليل الأثر:** إجراء تحليلات شاملة لتأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي، مع التركيز على بناء سياسات تهدف إلى تحقيق توازن بين جذب الاستثمارات والحفاظ على استقرار مالي.

5- تعزيز الشفافية والحوكمة:

- **تعزيز الشفافية:** العمل على تحسين شفافية المعلومات المتاحة للمستثمرين بشأن سياسات الاستثمار وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يعزز الثقة ويشجع المزيد من الاستثمارات.
- **تحسين الحوكمة:** تطوير وتحسين نظام الحوكمة في البلاد لضمان تطبيق القوانين بشكل عادل وفعال، مما يقلل من المخاطر المرتبطة بالاستثمار.

قائمة المراجع

- 1- البنك المركزي المصري (2020/2021م).¹
- 2- جهاد ل بريسيلا ماتورا، جنيفيف فيردييه. الشرق الأوسط في حاجة إلى ضرائب أكثر عدالة للمساعدة على تحقيق النمو والحد من عدم المساواة. صندوق النقد الدولي. مايو 2022. <https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2022/07/06/middle-east-needs-fairer-taxes-to-aid-growth-and-ease-inequality>
- 3- السيدة كمال قرطام. "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من الفقر: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري خلال الفترة (1990-2018)". مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 22، 3، 2021، 7-18994036. doi: 10.21608/jpsa.2021.18994036-7.
- 4- صندوق النقد الدولي. إطار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لاستمرارية القدرة على تحمل الديون للبلدان منخفضة الدخل. 2023. <https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2023/imf-world-bank-debt-sustainability-framework-for-low-income-countries>
- 5- عبد الحميد /خالد عبد الحميد حسانين(2018م) دراسة تحليلية لقياس أثر النمو الاقتصادي على الإنفاق الاستثماري في مصر، مجلة بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس مركز بحوث الأوسط والدراسات المستقبلية، العدد44.
- 6- عصام حسني عبد العليم. الاستدامة المالية في ضوء الفكر الاقتصادي والتجارب الدولية مع التطبيق على مصر. كلية الحقوق. جامعة بنها. 2016.
- 7- علاء الدين زهران (2020م)، من الخطط الخمسية إلى الاستراتيجيات التنموية خبرات وآفاق في رحاب تجربة التخطيط والتنمية المصرية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط. معهد التخطيط القومي. القاهرة. 2020.
- 8- عمرو محمد محمود سليمان. إدارة الدين العام: الانتقال من مفهوم الاستدامة المالية إلى الاستدامة الاقتصادية. المجلة العلمية للدراسات التجارية. العدد4. كلية التجارة. جامعة حلوان. 2010.

- 9- محمد السيد السيد عبد الحليم & سعد الشريف. أهم المشكلات التي تواجه الاقتصاد المصري لجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومقترحات العلاج. المجلة المصرية للدراسات التجارية، 44 (1) 2020. ص 367-391.
- 10- محمد السيد السيد عبد الحليم & سعد الشريف. أهم المشكلات التي تواجه الاقتصاد المصري لجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومقترحات العلاج. المجلة المصرية للدراسات التجارية، 44 (1) 2020. ص 367-391.
- 11- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. الاستثمار الأجنبي المباشر. العدد (4). القاهرة. مارس. 2022. ص 75.
- 12- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. الاستثمار الأجنبي المباشر. العدد (4). القاهرة. مارس. 2022.
 <file:///C:/Users/Elmarg%20Technology/Downloads/SSRN-id2696779.pdf>
- 13- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، المرجع السابق، ص 76.
- 14- مصطفى حسني السيد؛ أدهم البرماوي؛ محمد السيد راضي. "قياس الاستدامة المالية بالتطبيق على الاقتصاد المصري". التجارة والتمويل، 44، 1، 2024، 999-1037. doi: 10.21608/caf.2024.348074
- 15- المعهد العربي للتخطيط، الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف وقضايا، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الاقطار العربية، السنة الثانية. الكويت. 2004.
- 16- نيفين حسين محمد محمود (يونيو 2023م)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات المصرية "دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (١٩٦٠ - ٢٠٢١)، مجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعه حلون، المجلد 37، العدد 2، ص 1698.
- 17- نيفين فرج إبراهيم إبراهيم؛ كريمان حمدي طاحون؛ دعاء محمد عبد الله. "تقييم مدى قدرة الاقتصاد المصري على تحقيق الاستدامة المالية خلال الفترة 2001/2002-2021/2020". التجارة والتمويل، 43، 1، 2023، 1113-1142. Doi: 10.21608/caf.2023.297419
- 18- نيفين فرج إبراهيم إبراهيم؛ كريمان حمدي طاحون؛ دعاء محمد عبد الله. "تقييم مدى قدرة الاقتصاد المصري على تحقيق الاستدامة المالية خلال الفترة 2001/2002-2021/2020". التجارة والتمويل، 43، 1، 2023، 1113-1142. doi: 10.21608/caf.2023.297419
- 19- هيثم محمد نصر الدين حامد (2015/2016م)، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر في ظل التغيرات السياسية "دراسة تحليلية للفترة من (2011- 2015م). جوجل بوك
- 20- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (لعام 2011م)، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2011/2012 العام الخامس من الخطة الخمسية (2007/2008 - 2011/2012).
- 21- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، النشرة الاخبارية الاسبوعية، الاصدار الشهري الثالث والاربعون، العدد 4. يوليو. 2023.
- 22- وزارة المالية. التقرير المالي الشهري. المجلد 19. العدد 8. القاهرة.
- 23- ولاء مجدي رزق. دور التحول الرقمي في دعم بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات في مصر في ضوء رؤية 2030م، مجلة البحوث الإدارية، اكااديمية السادات، المجلد 40، العدد 4. أكتوبر. 2022
- 24- International Monetary Fund (IMF). In IMF (Ed.). Balance of payments manual (5th ed.) IMF. 1998P23.
- 25- Rania Salem & Reem Younis. The effect of country risk on foreign direct investment: Evidence from Egypt. Scientific Journal of Economics and Commerce، 51(2). 2021.
- 26- Soheir Tarek & Hebatallah Ghoneim. "Have FDI enhanced Growth in Egypt?، " Working Papers 49، The German University in Cairo، Faculty of Management Technology. 2018.
- 27- Mohammed Mossallam. Egypt's foreign direct investment regime Evolution and limitations. Taylor & Francis. Edition 1st Edition. 2021.
- 28- OECD. Foreign investment trends and development benefits. In OECD Investment Policy Reviews: Egypt 2020.
- 29- Chowdhury, A., & Islam, I. (2012). The debate on expansionary fiscal consolidation: how robust is the evidence? The Economic and Labour Relations Review, 23(3), 13-37.
- 30- World Bank. International Debt Report 2023. 2023.
 <https://www.worldbank.org/en/programs/debt-statistics/idr/products>.
- 31- Kyei, Emmanuel, Yeboah., Kashif, Abbass., Seidu, Abdulai, Jamatutu., Bo, Feng., Junwen, Feng. (2024). (1) Achieving sustainability: Unravelling the role of financial development and foreign direct investment in sub-Saharan Africa. Natural Resources Forum, doi: 10.1111/1477-8947.12518